

جزءة السياسة

الدولة

مشروعية الدولة و غاياتها

باروخ اسبينوزا: الغاية من قيام الدولة هي الحرية الغاية من تأسيس الدولة ليست فرض السيادة والنفوذ أو إرهاب الناس، وإنما الغاية الحقيقية من قيامها هي الحرية، وذلك بتحرير الفرد من الخوف وتمنحه بكل حقوقه الطبيعية الجسدية والفكرية، بشرط أن يكون مواطناً صالحاً وأن لا تصرف ضد سلطتها. وهذه الحرية ليست بمعناها المطلق واللامحدود والموحش، بل هي الحرية الأخلاقية التي لا تتعارض مع قوانين العقل والأخلاق.

قوله: {الحرية هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة}

هيجل: الدولة هي الروح الموضوعية الجماعية للأفراد الدولة ليست سوى تركيب عقلي معوي يتجاوز التجزئة الجغرافية والحريات أو الإرادات الفردية، فهي الروح الموضوعية الجماعية لأفراد المجتمع التي تعبر عن أخلاقهم وإرادتهم العامة حيث يستمدون منها أخلاقهم وسلوكياتهم في تشكيل المجتمع المدني لخدمة مصالحهم المرتبطة بحياتهم اليومية ومن أجل السهر على أمنهم دونما لجوء للقمع، فضلا عن إشاعة القيم الروحية والمبادئ السامية للمجتمع.

قوله: {علاقة الدولة بالفرد تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، ما دامت هي الروح الموضوعية}

طبيعة السلطة السياسية

مونتسكيو: السلطة السياسية تنقسم إلى: سلطة تشريعية وتنفيذية الدولة هي الإطار القانوني للمجتمع المدني السياسي، لذلك فهي تعتمد في طبيعة حكمها على 3 أنواع من السلطة: سلطة تشريعية تنشر القوانين، وسلطة تنفيذية متعلقة بحقوق الإنسان حيث تسهر على إقرار السلم وتوفير الأمن والحماية للمواطنين، وأخرى تنفيذية متعلقة بالحق المدني تعمل على الحكم في النزاعات بين الأفراد ومعاينة الخارجين عن القانون. ومن هنا وجب فصل هذه السلطات لضمان حرية وحقوق المواطنين وكذلك أمن الدولة واستمراريتها، بدل احتكارها من طرف هيئة واحدة حتى لا يختل توازن واستقرار المجتمع وينفشي الاستبداد كنتيجة لذلك.

قوله: {عندما تجتمع السلطة... بين يدي شخص واحد... فإنه لا يعود ثمة مكان للحرية}

ميكافيلي: السلطة السياسية تتسم بالصراع والقمع مجال السياسة هو مجال صراع بين مصالح الأفراد والجماعات. ولهذا فعلى رجل السياسة أو الأمير أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لديه سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، من أجل التغلب على خصومه وإخضاعهم لسلطته بالقانون والقوة ليلوغ غاياته، باعتبارهم أشرارا يمارسون النفاق والمكر والإخاد.

قوله: {على كل من يريد تأسيس الدولة و سن القوانين أن يعلم بأن الناس أشرار}

الدولة بين الحق والعدل

ماكس فيبر: الدولة تتأسس على العنف المشروع الدولة تستمد سلطتها من القوة والعنف من أجل بسط هيمنتها وسيطرتها على الأفراد للحفاظ على النظام العام والاستقرار الاجتماعي، حيث تمارس هذه القوة باسم القانون وتحت شعار "العنف المشروع". وهكذا تصير الدولة بالنسبة للأفراد هي المصدر الوحيد الذي يملك الحق في ممارسة العنف والتسلط.

قوله: {إن العنف ليس بطبيعة الحال إلا الوسيلة الوحيدة للدولة}

جاكلين روس: الدولة تقوم على الحق والقانون الدولة التي تتميز بطبيعة استبدادية مطلقة ليست إلا مجرد دولة تقليدية، إذ تختزل كل السلط في يد واحدة وتمارس العنف والقهر على مواطنيها، فيتحولون بموجب ذلك إلى محط وسائل في خدمتها. أما الدولة العصرية فهي التي تتحدد بطبيعتها الديمقراطية حيث تستمد مشروعيتها من الحق والقانون، وذلك من خلال الفصل بين السلط واحترام المواطنين وخدمتهم لضمان حريتهم وكرامتهم الإنسانية باعتبارهم ذوات عاقلة وأخلاقية يشكلون غاية في ذاتهم.

قوله: {إن سلطة دولة الحق تتخذ ملامح ثلاث: القانون والحق وفصل السلط}

العنف

أشكال العنف

إبريك فروم: العنف هو نزعة تدميرية في الإنسان العنف نزعة تدميرية كامنة في الإنسان تغذي بعض المعطيات والظروف الخارجية، أي أنها طاقة تدميرية مكتسبة وحصيلة دوافع ونزعات غير طبيعية في الإنسان حولته إلى كائن عدواني إلى أن صار العنف يرتبط بالطبيعة الإنسانية من حيث هو شغف بالتدمير ورغبة في إراقة الدماء، فعبر عنه الإنسان منذ القدم بأشكال ترتبط بممارسات وشعائر طقوسية تأخذ منحى دينيا أو سياسيا أو حربيا.

قوله: {هناك طاقة تدميرية كامنة في الإنسان تغذيها بعض الظروف الخارجية... فتدفع بها إلى الظهور}

سيغmond فرويد: العنف هو نزوع عدواني في الإنسان العنف هو سلوك طبيعي في الإنسان يعبر عن نزوعه العدواني الذي يأخذ شكل نزوع فريدي حين يرتبط بالفطرية والعدوانية للفرد المتمثلة في حب التملك والسيطرة وتدمير الآخر. ويتخذ كذلك شكل نزوع جماعي عندما يتعلق بالحروب والغزوات الطائفية والجماعية للشعوب التي تسعى إلى السيطرة والإخضاع و اضطهاد الآخرين. لهذا فالعنف هو سبب النزاعات بين الأفراد وتضارب مصالحهم الذاتية، مما يؤدي إلى انهيار المجتمعات ودمارها.

قوله: {الإنسان ذئب لأخيه الإنسان}

العنف في التاريخ

نوماس هوبز: العنف في التاريخ هو حصيلة حرب الكل ضد الكل العنف يسكن في التاريخ البشري منذ الحالات البدائية للإنسان إلى الحالات الأكثر تحضرا. فحكم طبيعة البشرية في المسكونة بالعدوان والاثانية قد مر من حالة الطبيعة المطبوعة بالصراع والفضوى، وهي حالة تجسد حرب الكل ضد الكل التي تعود إلى 3 مصادر: التنافس (لفرض السيادة وتحقيق المصلحة) والعجز (لحفاظ على الأمن والنفوذ) والكبرياء (لحفاظ على السمعة والشرف). وقد انتقل الإنسان بعد ذلك إلى حالة المدنية إثر ظهور الدولة بموجب التعاقد الاجتماعي، لكن رغم ذلك ظل يعيش حالة من العنف تنجلي في ميله الدائم إلى الدخول في الحرب التي ليست قتالا فعليا، وإنما حرب متوارية في فترات سلم.

قوله: {حال الإنسان هي حال حرب الكل ضد الكل}

كارل ماركس: العنف في التاريخ هو حصيلة الصراع الطبقي العنف والنزاع في التاريخ ناتجين عن تحول في النسبة التحتية، أي بين قوى الإنتاج (العمال) وعلاقات الإنتاج (الاستغلال)، مما خلق صراعا سوسيو اقتصاديا وطبقيا بين الفئة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج والاستغلالية، وبين الفئة البروليتارية المستغلة والمضطهدة والمحكوم عليها بالعمل الشاق. لذا فالعنف في التاريخ هو حصيلة للصراع الطبقي.

قوله: {لم يكن تاريخ أي مجتمع لحد الآن سوى تاريخ صراع بين الطبقات}

العنف والمشروعية

ماكس فيبر: العنف هو حق مشروع للدولة في السيادة الدولة تتأسس على سيادة الإنسان على أخيه الإنسان المدنية على العنف المشروع، حيث تعتمد في سيطرتها على 3 سلط: سلطة تقليدية يمارسها الشيخ أو السيد الإقطاعي وتستمد مشروعيتها من التقاليد المقدسة التي يجب احترامها والخضوع لها، وسلطة كارنيمية يمارسها النبي أو الزعيم وتعتمد في مشروعيتها على كسب الثقة بفعل السحر الشخصي والتبولي. ثم سلطة شرعية أو تشريعية يمارسها الحاكم ورجاله وتستمد مشروعيتها من الانتخابات التشريعية والديموقراطية.

قوله: {إن الدولة... تكمن في علاقة سيادة الإنسان على الإنسان المدنية على العنف المشروع}

ألمهانا غاندي: العنف هو ذليلة وسلوك حيواني العنف ليس إلا ذليلة شنيعة وسلوكا وقائيا حيوانيا، على عكس اللاعنف الذي يمثل القانون الأسمى لحكم البشر، لأنه سلوك إنساني يحمل نية طيبة اتجاه كل ما يحيا، و يقوم على المقاومة الروحية والأخلاقية بدل المقاومة المادية. لذا فاللاعنف هو القوة الحقيقية التي يملكها الإنسان، لأنها تنفلت من تقدير العدو وتحكمه.

قوله: {إن عدم استعمال العنف هو أكبر قوة توجد في متناول الإنسان}

الحق والعدالة

الحق بين الطبيعي والوضعي

نوماس هوبز: الحق الطبيعي يتأسس على القوة والحرية الحق الطبيعي يتأسس على القوة المطلقة والحرية العمياء، إذ أنه حق مطلق بكرس حق القوة وحق البقاء للأقوى. ويؤدي في نهاية المطاف إلى حالة من الصراع والفضوى ما دام الكل يسعى وراء القوة والمصلحة، فتتصادم بذلك الحريات والرغبات والمصالح، وبالتالي تنتشب حرب الكل ضد الكل التي تخلق حالة الطبيعة والتي يسود فيها قانون القوة. غير أن غريزة البقاء لدى الإنسان دفعت به إلى الإحتكام للعقل ثم اللجوء إلى التعاقد الاجتماعي لضمان بقاء الأفراد واستمرارية السلم وترسيخ قوة الحق.

قوله: {إن حق الطبيعة هو الحرية التي لكل إنسان في أن يتصرف كما يشاء في إمكاناته الخاصة}

باروخ اسبينوزا: الحق الطبيعي يتحدد بالرغبة والقدرة الحق الطبيعي للإنسان يتحدد بالرغبة والقدرة، إذ أن الإنسان كان يعيش على خصائص الحيوان وفق قوانين حالة الطبيعة القائمة على القوة والبطش والصراع التي ترفع شعار "البقاء للأقوى". غير أن الإنسان بدافع من الخوف من الفناء احتكم إلى العقل، فتجاوز حالة الطبيعة بالإهتداء إلى حالة المدنية المطبوعة بالتشريعات والقوانين الوضعية والأخلاقية، من أجل سيادة الأمن والاستقرار وتحقيق المنفعة العامة.

قوله: {إن الحق الطبيعي لكل إنسان يتحدد حسب الرغبة والقدرة..}

العدالة كأساس للحق

الان إيميل شبارتي: عدالة مبنية على الاعتراف بها من طرف السلطة الحق لا يتخذ مصادفاته وشرعيته إلا إذا ترتب بالواقع، حيث يستمد الحق قيمته من سلطته وعدالته التي يجب أن يكون معترفا بها من السلطة الحاكمة. فالأمر الواقع والمعيش لا يعبر عن الحق ولا يبرر عدالته، أي أن الحق لا يتأسس باعتباره مساواة على الوضع القائم مهما شاع بين الناس ومهما تعلق بسداد الرأي. لذا فالحق والعدالة يتأسسان على المساواة ويشتركان فيها، حيث تمنحهما قيمة أخلاقية وقانونية تجعلهما معترفا بهما.

قوله: {إن الحق هو ما اعترف به أنه حق}

شيبشرون: العدالة نابعة من الطبيعة الخيرة للإنسان وليس القوانين العدالة تتجاوز المؤسسات والقوانين التي لا تسهر على إخفاق الحق بعكس ما تستغل على قوانين وضعية ومؤسسية أساسها تحقيق المنفعة وتكريس الظلم، مما يجعلها عدالة باطلة. ومن هنا فالعدالة الحققة نابعة من الطبيعة الإنسانية العادلة المتمثلة في الميل إلى حب الناس وكونها منبع الفضائل الإنسانية أساس الحق، حيث تسهر على تكريس الحق وتمجده وتستحسنه بالعقل. لذا فجميع الفضائل للإنسان إذا قام عليها الحق كان ملزما، وإذا لم يقم عليها فإن جميع الفضائل ستلاشي.

قوله: {لا يوجد عبث أكبر من الاعتقاد بأن كل ما هو منظم بواسطة المؤسسات أو قوانين الشعوب عادل}

العدالة بين المساواة والإنصاف

أفلاطون: العدالة تكمن في قيام كل فرد بالدر المنوط به العدالة هي أساس المجتمع ما دامت ترتبط بالواجب والحكمة والشجاعة، إذ تكمن في انصراف كل فرد إلى شؤونه الخاصة وأدواره المناسبة لقواه وقدراته العقلية (التيلاء) والجسدية (الجنود) والنفسية (العبيد)، أي أنه يمتلك المؤهلات لمزاولة الوظيفة المسندة إليه من طرف المجتمع. وهكذا فالعدالة الاجتماعية لا ترتبط بالمساواة بين الناس بل عبر الإنصاف الذي يراعي خصوصيته للأفراد ومؤهلاتهم وقدراتهم، بحيث يجب أن يمارسوا أعمالا تتماشى مع طبيعتهم.

قوله: {من العدل أن ينصرف المرء إلى شؤونه، دون أن يتدخل في شؤون غيره}

دافيد هيوم: العدالة تكمن في التوازن بين المصلحة الفردية والمصلحة الجماعية العدالة الحققة هي التي تضع حدودا فاصلة بين ما هو عام وما هو خاص دون أن يحدث تعارض بينهما، أي أنها تكمن في تحقيق التوازن بين الحرية الفردية والحرية الجماعية وبين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، مما يحق العدالة والإنصاف المرتبطان بالواقع المعيش. فالإنصاف لا يظهر إلا إذا ذات المصلحة الشخصية في المصلحة العامة، والعدالة ستنتهي قيمتها الأخلاقية إذا ارتبطت بالمصلحة الفردية فقط، وإذا تعلقت بالمصلحة العامة فستغدو فضيلة أخلاقية خلقتها قوانين المجتمع.

قوله: {تخضع قواعد الإنصاف والعدالة كليا إلى الحالة الخاصة والوضعية التي يوجد فيها الناس}